

مذكرة مفاهيمية

المؤتمرات الإقليمية/دون الإقليمية المتعلقة بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة 2030 للتنمية المستدامة

الهدف والخلفية

تنبني الاستراتيجية الإقليمية للمبادرة المشتركة بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat) وشعبة الأمم المتحدة للإحصاءات (UNSD) حول خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية على نتائج المؤتمر العالمي حول خطة التحول¹ المنعقد في يومي 15 و16 يناير 2015 في نيويورك، كما أنه مبني أيضا على اعتراف الدورة السادسة والأربعين والسادسة والسبعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة³² بالحاجة إلى تقوية التنسيق بين المستويات الدولية والإقليمية فيما يخص مسارات العمل.

تتطلب الطلبات المتزايدة على سياسات وبيانات جديدة استجابة تتميز بالفعالية والكفاءة من خلال تحديث النظم الإحصائية الوطنية، بغض النظر عن مستوى كل منها في التطور الإحصائي، وذلك بدعم من المجتمع الإحصائي الإقليمي والعالمي. وأيدت اللجنة الإحصائية الدعوة إلى تحديث النظم الإحصائية مع الأخذ بعين الاعتبار، ولكن ليس على سبيل الحصر، المجالات الموضوعاتية التالية: (أ) التنسيق على مستوى النظم الإحصائية العالمية والإقليمية وفيما بينها؛ (ب) الاتصال والدعوة؛ (ج) نظم إحصائية متكاملة: جمع البيانات ومعالجتها ونشرها من خلال نظم إحصائية متكاملة؛ (د) الابتكار والتحديث من خلال هيكل الأعمال الإحصائية القائمة على معايير محددة؛ و(ت) التدريب وبناء القدرات.

ومن المقترح أن الاستراتيجية الإقليمية للمبادرة المشتركة بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat) وشعبة الأمم المتحدة للإحصاءات (UNSD) ستقوم على أساس سلسلة من المؤتمرات الإقليمية ودون الإقليمية المنظمة على أساس تشاور وثيق مع الدول الأعضاء واللجان والوكالات الإقليمية والشركاء الآخرين. ومن المتوقع أن هذه السلسلة من المؤتمرات ستعقد بين شهري نوفمبر 2015 وأكتوبر 2016 قصد البناء على التوصيات التي قدمها المؤتمر العالمي وتأكيدا.

وتهدف هذه المذكرة المفاهيمية إلى إعطاء التوجيهات لمثل هذه المؤتمرات الإقليمية / شبه الإقليمية.

¹ يمكن الحصول على مزيد من المعلومات والمواد المتعلقة بالمؤتمر العالمي على الموقع الإلكتروني لشعبة الأمم المتحدة للإحصاءات:

<http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2015/NewYork/Iod.asp>

² E/CN.3/2015/6 وكل وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة:

<http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc15/BG-TransformativeAgenda.pdf>

³ E/2015/24-E/CN.3/2015/40 ... وطلبت من مكتب اللجنة، بدعم من الأمانة العامة، بجدد لآليات التنسيق ومسارات العمل القائمة بهدف تحديد تلك المناطق

التي تتطلب إجراءات ذات أولوية لخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية، وتقديم مقترحات لتنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة.

<http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc15/Report-E.pdf>

غاية المؤتمرات الإقليمية

وسيتم تنظيم المؤتمرات الإقليمية حول خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية بهدف: أ) رفع مستوى الوعي بالمبادرات الانتقالية وتبادل المعلومات بشأنها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛ ب) تحديد الأولويات لاتخاذ الإجراءات علاقة بالمجالات المواضيعية الخمسة التي حددها المؤتمر العالمي والنظر في مجالات مواضيعية إضافية؛ ج) التفكير في آليات التنسيق القائمة والجديدة والنظر في احتياجات بناء القدرات.

وبناء على طلب اللجنة، فإنه من المتوقع تقديم تقرير مرحلي عن النتائج التي توصلت إليها المشاورات الإقليمية / شبه الإقليمية، وذلك خلال دورتها المقبلة عام 2016 بغية النظر فيه .

إن الحاجة إلى تحسين التنسيق والمواءمة بين البرامج الإحصائية على المستويين العالمي والإقليمي هي استجابة لمتطلبات السياسة الجديدة، مثل أجندة التنمية 2030 ودور الإحصاءات في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)⁴. وتقوم هذه الاستجابة من المجتمع الإحصائي على مبدأ الملكية الوطنية وحاجة المستخدم المتزايدة إلى إحصاءات ومؤشرات أكثر تفصيلاً وذات جودة عالية واستغلال مصادر البيانات غير التقليدية واستخدام التكنولوجيا المبتكرة. وهذه البيئة المتغيرة تتطلب جدول أعمال إحصائي يمكن من إدخال تحديث على عمليات الإنتاج الإحصائي من خلال نهج أكثر تكاملاً للنظم. لا ينبغي أن ينصب تركيز خطة التحول فقط على تحديث عمليات الإنتاج على المستوى القطري، ولكن أيضاً إعادة النظر في البيئة المؤسسية لإنتاج الإحصاءات الرسمية في هذه البيئة المتغيرة، وكذلك كيفية تمكن المجتمع الإحصائي العالمي والإقليمي من تعزيز ودعم هذا التحول الإحصائي.

ستنظم المؤتمرات الإقليمية كمنتديات رفيعة المستوى لكبار مديري الوكالات الإحصائية بهدف السعي إلى التوصل إلى توافق واسع حول المجالات المواضيعية الخمسة للتحول بالنظم الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية، ولتحديد آخر المبادرات التي ظهرت في كل منطقة، وفي نهاية المطاف لمناقشة أفضل الممارسات المنفذة على المستوى الوطني. ومن المتوقع أن يتم هيكلة كل مؤتمر إقليمي وفقاً لهذه المجالات المواضيعية الرئيسية الخمسة التي تم تحديدها في المؤتمر العالمي وإذا تطلب الأمر استكمالها بالأولويات الموضوعاتية الإقليمية: التنسيق على مستوى النظم الإحصائية العالمية والإقليمية وفيما بينها؛ (ب) الاتصال والدعوة؛ (ج) جمع البيانات ومعالجتها ونشرها من خلال نظم إحصائية متكاملة؛ (د) مناهج وأدوات وبنية معلوماتية للابتكار، بما في ذلك إنشاء بنية للعمليات الإحصائية القائمة على معايير محددة؛ و(هـ) التدريب وبناء القدرات. ويتوفر وصف أكثر تفصيلاً بخصوص هذه المجالات المواضيعية الخمسة في مرفق هذه المذكرة المفاهيمية.

وسيتم تقديم تقرير مرحلي عن صياغة خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية استناداً إلى المشاورات الإقليمية للدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية المنعقدة في مارس 2016 وللجان الإحصائية الإقليمية المماثلة في عام 2016. ومن المتوقع تقديم تقرير نهائي يشمل خطة عمل مفصلة وإجراءات عملية ملموسة للدورة الثامنة والأربعين للجنة في عام 2017 وللجان الإحصائية المماثلة في عام 2017.

⁴ الوثائق الصادرة عن قمة ريو+20: [المستقبل الذي نصبو إليه](#)، التقرير التجميعي للأمين العام للأمم المتحدة (A/69/700): [الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض](#)، تقرير فريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى للشخصيات البارزة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015: شراكة عالمية جديدة: [القضاء على الفقر وتحول الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة](#)، والتقرير الذي أعده الفريق العامل المفتوح الحكومي الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأهداف التنموية المستدامة (A/68/970).

الزمان والمكان

من المتوقع أن تعقد سلسلة المؤتمرات الإقليمية/دون الإقليمية خلال الفترة الممتدة بين شهري نوفمبر 2015 وأكتوبر 2016. ومن المنتظر أن يتم تنظيم هذه المؤتمرات، قدر المستطاع، بالتعاقب مع الفعاليات والاجتماعات الإقليمية/دون الإقليمية الإحصائية الاعتيادية الأخرى.

المشاركون

تستهدف المؤتمرات الإقليمية في رؤساء الأجهزة الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن تمويل مشاركة رؤساء/كبار الخبراء الإحصائيين من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان الأقل نمواً من قبل الجهات المنظمة. كما يتعين توفر الفرصة أيضاً أمام الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف العاملة في المناطق المعنية للمشاركة والمساهمة.

تنظيم الجلسات والنتائج المتوقعة

يتوقع أن تستغرق المؤتمرات الإقليمية يومين إلى ثلاثة أيام وستكون بمثابة أرضيات إقليمية لصياغة خطة تحول عالمية وإقليمية في مجال الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية 2030 .

وستشمل المؤتمرات جلسات جانبية والتي سيتم تقسيم المشاركين فيها إلى مجموعات صغيرة لمناقشة مخرجات وتوصيات ملموسة متعلقة بالمجالات المواضيعية الخمسة، ليتم بعدها مشاركة ومناقشة نتائج هذه الجلسات الجانبية في جلسة عامة مع تدخل المشاركين الذين تم اختيارهم لهذا الغرض.

ولكل من المؤتمرات الإقليمية، سيتم تخصيص نصف يوم إضافي لعقد اجتماع مع جميع الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الرئيسية وبلدان مختارة لمناقشة، بشكل أخص، الاحتياجات لبرامج بناء القدرات وتنسيقها في إطار خطة التحول.

ومن الضروري أن يشارك بشكل فعال خلال كل مؤتمر إقليمي الذي قد يستغرق يومين إلى ثلاثة أيام جميع المشاركين من الوكالات الإحصائية الإقليمية والدولية، وكذلك من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

الميزانية والمصادر

تتوقف المساهمة المالية اللازمة لتنظيم دورة المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية على عدد المؤتمرات الإقليمية/دون الإقليمية المنظمة وعلى مدى تنظيمها بالتعاقب مع الفعاليات والاجتماعات الإحصائية الأخرى. لذا فمن المتوقع أن تتراوح تكاليف كل مؤتمر من هذه المؤتمرات بين ثلاثين ألف دولار (USD 30,000) وسبعين ألف دولار (USD 70,000) تشمل تمويل بعض الدول الأعضاء المختارة والخبراء الاستشاريين وتكاليف سفر مسؤولين من شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات. ولا تشمل هذه المبالغ المساهمات العينية مثل مرافق الاجتماعات

والترجمة الفورية من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المستضيفة التي من شأنها أن تكون أيضا مسؤولة، بتوجيه من الجهات المنظمة، عن الخدمات اللوجستية وإجراءات المؤتمرات.

الملحق

التنسيق على مستوى النظم الإحصائية العالمية والإقليمية وفيما بينها

يقتضي تحديث الإحصاءات وتعزيز النظم الإحصائية العالمية والإقليمية والوطنية من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية وكفاءة لمتطلبات السياسة الجديدة، مثل أجندة التنمية 2030، برنامج عمل عالمي وإقليمي متنسق في مجال الإحصاء. وينبغي أن تكون صياغة هذه البرامج منصبة حول أهداف محددة مثل: (أ) وضع وتنفيذ المعايير والمبادئ؛ (ب) دمج الإحصاءات في التخطيط والتنمية الوطنية؛ (ج) دعم الشفافية والانفتاح. و(د) تشجيع استخدام أساليب وتكنولوجيا وبيانات جديدة. والعنصر الأساسي الآخر بجانب التواصل بشأن هذا البرنامج لجعله فعالاً هو التنسيق. ولا بد أن يكون هذا التنسيق على المستوى العالمي تحت إشراف اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (UNSC)، وأن يأخذ في الاعتبار جميع المستويات أثناء التنفيذ: المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

في سياق تحويل النظم الإحصائية على جميع المستويات، يبدو أكثر جلياً أن هناك حاجة ملحة لتعزيز التنسيق على المستويات الدولية والإقليمية وفيما بينها من أجل صياغة برامج عمل عالمية وإقليمية متنسقة في مجال الإحصاءات والتي تغطي الأنشطة مثل: (أ) تطوير وتعميم المعايير الإحصائية؛ (ب) مواءمة أنشطة التعاون الفني في البلدان ذات الأهداف المشتركة. (ج) الحد من عبء الاستجابة على البلدان وتفادي ازدواجية الجهود في جمع البيانات ونشرها على الصعيد الدولي؛ و(د) برنامج للتواصل/الدعوة ذي رسائل مشتركة. وأولى الأولويات في مجال التنسيق هي على اللائحة الأولية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. فيما أن البيانات ليست متاحة كلها بسهولة لصالح أهداف التنمية المستدامة من الإحصاءات الرسمية، فمن المهم أن يقوم النظام الإحصائي العالمي والإقليمي بتنسيق برنامج عمله مع المؤسسات الإحصائية غير الرسمية/مقدمي البيانات من أجل تسخير المبادرات الجديدة والقائمة. وبالمثل، وحيث تضطلع المعلومات الجغرافية المكانية بدور متزايد الأهمية في نظام المعلومات الإحصائية الحديثة، فلا بد للأوساط الإحصائية من التعاون بشكل وثيق، إن لم يكن تنسيق العمل مع الأوساط المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية.

وفي سياقات مختلفة، يمكن أن تكون نماذج التنسيق أيضاً مختلفة. فقد تكون النماذج القائمة بحاجة إلى تعزيز أو تبني مثل الدور التنسيقي للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (CCSA)، فيما يمكن استخدام نماذج الحكامة الأخرى للتنسيق وتطويرها لتسهيل حالات محددة، مثل النماذج ذات الولاية القانونية القوية أو نماذج التعاون الفني. ومن المهم جداً توفير نهج إقليمي لتنسيق ومواءمة برامج العمل الإقليمية والدولية بشكل تام. فعلى الصعيد الإقليمي، مدى ملاءمة نماذج الحكامة المختلفة بحاجة إلى مزيد من التفكير، ولكن ينبغي مراجعتها لتوجيه عملية تعزيز الهيكل الإداري للنظام الإحصائي العالمي.

التنسيق أمر ضروري أيضاً للنظام الإحصائي الوطني. فالتنسيق الفعال للمؤسسات الوطنية في النظام الإحصائي الوطني يعد عاملاً تمكينياً في التنفيذ الوطني للنظم الإحصائية المتكاملة، ودمج الإحصاءات في التخطيط الوطني، واستحداث أدوات وتقنيات مبتكرة واستخدام مصادر البيانات غير التقليدية، وفي تنفيذ المعايير والمبادئ الإحصائية الدولية.

الاتصال والدعوة بشأن الإحصاءات الرسمية تعدان ركيزتين أساسيتين لبرنامج عمل المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية، فهما تمثلان أدوات نشر الإحصاءات والتوعية بشأنها فضلا عن الأثر والقيمة المضافة لهذه الإحصاءات في عملية إدارة مجتمع ما. ويشمل كل من الاتصال والدعوة سلسلة من الإجراءات، منها العلامات التجارية والاتصالات على القيم، التي تتجاوز الأنشطة المعروفة كنشر المعلومات الإحصائية وجعلها في المتناول للاستخدام على نطاق واسع.

يعد نشر المعلومات في سوق تنافسية للإحصاءات أكثر فأكثر مجالا للابتكار والتحديث. فأدوات التصوير الحديثة والوصول إلى المعلومات الفائقة وملفات ذات الجودة هي عناصر أساسية لمثل هذه الطريقة التنافسية لنشر النتائج.

لابد من التواصل الفعال بشأن المزايا والخصائص النسبية للإحصاءات الرسمية. لذلك، فإن تمييز الإحصاءات الرسمية أمر بالغ الأهمية، خاصة مع هذه المنافسة من مقدمي البيانات الآخرين. وتشمل المزايا النسبية للإحصاءات الرسمية: (أ) الموضوعية/الاستقلالية، (ب) شفافية بياناتها وأساليبها، (ج) احترام الخصوصية والسرية، (د) الالتزام بالمعايير الدولية وقابلية مقارنة بياناتها، (هـ) الاستقرار كمقدم بيانات، (و) صلة المعلومات التي تقدمها، وأخيرا، (ز) جودة البيانات التي تقدمها.

ومن بين الأدوار المهمة الأخرى للتواصل الفعال بشأن قيمة الإحصاءات الرسمية هي تعبئة الموارد والاستثمارات الكافية، ولا سيما في تحديث النظم الإحصائية. ولذلك فمن المهم التواصل بشأن دراسة الجدوى أن فوائد نظام إحصائي محسن تتجاوز تكاليف برنامج وطني للتحديث.

لا يمكن النجاح في تنسيق العمل في مجال الإحصاءات دون تواصل مناسب بين المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية. وتشمل أدوات هذا التواصل مجموعة واسعة من وسائل الإعلام، بدءا بالاجتماعات والمؤتمرات ثم المبادئ التوجيهية والمعايير والنشرات الإخبارية وصولا إلى وسائل التواصل الاجتماعي، ومن النظرات العامة وصولا إلى تبادل أفضل الممارسات في المجالات المواضيعية المحددة. كما يعد التواصل أيضا أحد العناصر التي تخلق جسرا للثقة المتبادلة بين كيانات مختلفة تعمل من أجل تحسين النظم الإحصائية، وبشكل عام، يمكن لتعزيز التواصل أن يساعد في بناء أواصر الثقة مع المستخدمين ومقدمي البيانات.

ويمكن تصميم أنواع معينة من الاتصالات خصيصا لتلبية احتياجات محددة. فعلى سبيل المثال، يمكن للفوائد في الحفاظ على معايير الجودة أن تكون مفيدة لجعل المنتجين غير الرسميين يحافظون على مستوى معين من الجودة، وإطلاعهم على فوائد استخدام البيانات الإدارية لأغراض إحصائية في خفض تكاليف جمع ويمكن لعب الاستجابة أن يقلل من التكتّم من مزودي البيانات الإدارية لمشاركة هذه البيانات.

النظم الإحصائية المتكاملة: جمع البيانات ومعالجتها ونشر الإحصاءات المتكاملة

تقترح خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية توجيه البلدان نحو نظام إحصائي وطني متكامل (NSS) يشمل المنظمات والإدارات الإحصائية في بلاد معينة تنتج مجتمعة الإحصاءات الرسمية التي تم تخصيص الهيكل التنظيمي لها، وتم تصميم عمليات الإنتاج والمنتجات والخدمات لها، والتي تم تنفيذها ورصدها على أساس مبادئ ومعايير الإحصاءات الرسمية المتفق عليها دولياً. والهدف من البرنامج الإحصائي العالمي والإقليمي للأنظمة المتكاملة هو مساعدة البلدان في تحديد الأولويات من أجل تعميم الترتيبات المؤسسية اللازمة وعمليات الإنتاج الإحصائي جنباً إلى جنب مع تنفيذ المبادئ والمعايير، مثل نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

تعتمد الترتيبات المؤسسية لتحديث وإدماج النظم الإحصائية بشكل كبير على البيئة الحالية والمستقبلية القانونية، وترتيبات التنسيق والحوكمة، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن الموارد البشرية والمالية المتاحة. وتساهم النظم المدمجة في الآليات الوطنية الفعالة للإدارة والتنسيق وتستفيد منها أيضاً، ومن استخدام الأدوات القياسية والأساليب والتقنيات التي يمكن أن تكون مشتركة ليس فقط عبر النظام الإحصائي الوطني، ولكن أيضاً بين النظم الوطنية. وعلاوة على ذلك، فتطوير بنية قائمة على معايير النظم الإحصائية المتكاملة قد يزيد من تسهيل التنسيق العالمي والإقليمي لبرامج بناء القدرات من خلال توحيد مختلف شرائح عمليات الإنتاج، بغض النظر عن مستوى نضج النظام الإحصائي الوطني.

يضمن تصميم وتنفيذ النظم الإحصائية المدمجة اعتماد معايير وأطر إحصائية دولية. ويتم تطوير منهجية وتسميات ومبادئ دولية توجيهية من قبل وكالات دولية لضمان وجود نهج موحد ومتسق يصنف ويقاس ويبلغ عن البيانات الإحصائية. ولن يزيد هذا النهج من المقارنة بين البلدان فقط، ولكن من خلال تبني المعايير والتصنيفات الدولية وطنياً، سيؤدي أيضاً إلى خلق تعاون واتساق في نظام المعلومات الإداري الوطني. وفي هذا الصدد، فالأطر الإحصائية مثل نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة توفر قياس متكامل للجوانب المختلفة للاقتصاد والمجتمع والبيئة وساهمت إلى حد كبير في الاتساق والتماسك العام ومواءمة الإحصاءات والمؤشرات الأساسية. ورغم ذلك، لا يزال هناك عمل كبير ينبغي القيام به لتطوير معايير دولية في مجال جمع البيانات لمجموعات متكاملة من إحصاءات الأفراد والمؤسسات لاستكمال المعايير الكلية.

ويقترح برنامج العمل على جمع البيانات وإنتاجها ونشرها المبني على هندسة النظام المتكامل لتعزيز التنسيق العالمي والإقليمي لبرامج الأسرة والإحصاءات التجارية الوطنية. فصيغة مبادئ توجيهية عملية لمواءمة إحصاءات الأعمال والأسر المعيشية يمكن أن تشمل توافق الاستبيانات، واستخدام مصادر البيانات الإدارية وتطوير بيان/فهرس البيانات الفوقية المركزية. ويمكن لهذا البرنامج أيضاً دعم إنشاء بوابة مشتركة بشأن الممارسات المتعلقة بجمع وتصنيف ونشر البيانات متعددة المصادر/وضع مزيج.

في إطار هذا البرنامج، يجب الأخذ بعين الاعتبار فئتين من مصادر البيانات لإنتاج إحصاءات الأسر المعيشية والأعمال. فمن جهة، البيانات الأولية والتي تعتبر المصدر التقليدي للمعلومات لإنتاج الإحصاءات والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من خلال المسوح الإحصائية والتعدادات. ويهدف البرنامج إلى التطرق إلى المنظمة المنعزلة التقليدية الخاصة بجمع البيانات ومعالجتها ونشرها عبر المجالات الإحصائية مثل إنشاء سجلات وإطارات مشتركة أو منسقة، وأخذ العينات المشتركة، ومنهجية الجمع والمعالجة. ومن جهة أخرى، يتم جمع البيانات الثانوية (أو الإدارية) لأغراض غير إحصائية ولكن يمكن إعادة استخدامها لإنتاج الإحصاءات الرسمية. كما يمكن استخلاص البيانات الثانوية من مصادر القطاع الخاص و/ أو العام ويمكن تقسيمه إلى مزيد من البيانات المهيكلة وغير المهيكلة أو بيانات الكبيرة. في حين أن احتمال وفرصة استخدام البيانات الإدارية المهيكلة لإنتاج الإحصاءات الرسمية قد تروج في ما يتعلق بالحد من العبء الإداري، حيث أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في إطار خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية حول الولوج إلى واستخدام البيانات الكبيرة.

الابتكار والتحديث من خلال هيكل الأعمال الإحصائية المعيارية

إن التطورات السريعة التي تعمل ضمنها الإحصاءات الرسمية تتحدى بشكل حتمي الطرق التي يتم جمع ومعالجة ونشر البيانات بها في المستقبل القريب. فيهدف إنتاج المعلومات الإحصائية، على المجتمع الإحصائي الرسمي أن يحول هذا التحدي إلى فرصة وأن يستغل الإمكانيات الإبداعية لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والقادرة على إحداث تحولات، وذلك لكي يبقى مواكباً للتطورات. من الأمثلة على هذا، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأجهزة الموبايل لجمع ونشر وتقديم مفهوم البيانات المفتوحة والحوسبة السحابية واستخدام الذكاء الصناعي وبث البيانات بصور بصرية. ومن المقترح تحديد أولويات برمجية مشتركة للأنظمة الإحصائية عند مستويات مختلفة من تطويرها وذلك لبرنامج عالمي وإقليمي حول قدرات تقنيات المعلومات والاتصالات الابتكارية وقدرتها على إحداث تحولات كبيرة.

لإنشاء مكون برمجي عالمي وإقليمي تكافلي حول الابتكار والتحديث من خلال التصميم الإحصائي المعياري للأعمال لأجندة التحولات، يجب أن يكون هناك درجة معينة من توحيد المعايير لعمليات الإنتاج ضمن برنامج قومي إحصائي، وإنما أيضاً عبر الأنظمة القومية كشرط أساسي مسبق. وبهذا فإن عمل المجموعة ذات المستوى العالي لتحديث الإحصاء على أدوات ونماذج شاملة تدعم تصميم الهيكل الإحصائي المعياري والمتكامل للأعمال له أهمية عالمية. من خلال استيعاب هذه المعايير الشاملة لعمليات الأعمال المتكاملة من المتوقع أن تتضافر الجهود وأن تتم الاستفادة من وفورات الحجم مع التقديم المستمر لعمليات وهيكل أعمال مشابهة على مستوى البلد. إن إنشاء بيانات قومية مشتركة وبوابات البيانات الوصفية يمكن أن تعتبر كأولوية عالية وذلك للتقدم في إمكانية الوصول إلى البيانات وبادلها كجزء من التصميم للأعمال المبني على المعايير. وبهذا الإطار فإن معايير مثل معايير تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (SDMX) ومبادرة توثيق البيانات (DDI) من الممكن أن تحوّل إلى تيار سائد للترويج للشفافية وتسهيل التشارك والإعلام العالمي والإقليمي بالبيانات. هذان المعياران قدما دعماً قيمياً لتحديث البيانات الإحصائية، إلا أن إمكانيتهما على الأرجح لم تستغل بعد إلى أقصى حد وإنما بقي تبادل وبث البيانات بين المنظمات تقليدياً إلى حد معين.

ظهرت الحوسبة السحابية والتخزين السحابي للبيانات والبيانات الوصفية على أنها خيارات صالحة للاستخدام من قبل النظام الإحصائي. وفي هذا الصدد، فإن ممارسة الحوسبة السحابية للأغراض الإحصائية الرسمية مثل التي تقوم بها مبادرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي لتطوير منصة البيانات المفتوحة قد تشارك وتستكشف. علاوة على هذا فإن سحابة البرنامج الإحصائي العالمي والإقليمي يمكنها أن تدفع إلى الأمام بالحوسبة السحابية من خلال معالجة العوائق المدركة الحالية حول قضايا متعلقة بالسرية والأمن وبالأخص التحري عن الطريقة والزمن التي يمكن به للحوسبة السحابية أن تؤخذ بعين الاعتبار للوصول إلى البيانات الجزئية الدقيقة والمشاركة "بأدوات صندوق الرمل" المبتكرة لإنتاج البيانات الإحصائية واختبار البيانات الضخمة.

إن الانتشار الواسع لأجهزة الهاتف المتصلة بالإنترنت وإمكانية الوصول الأفضل للاتصال ذو الموجة العريضة وانفجار استخدام وسائل التواصل الاجتماعية قد غيرت الثقافة التي يتفاعل بها الناس مع بعضهم البعض وتغيّر بشكل جذري الطريقة التي يسعى بها المستخدمون والمستهلكون للوصول إلى المعلومات والبيانات والإحصاءات. وفي مجتمع تتوسع فيه بيئة مزودي المعلومات والبيانات بشكل مستمر فإنه على وكالات الإحصاء الرسمية أن تأخذ بعين الاعتبار سلتها المتاحة من المنتجات والخدمات لتبقى مواكبة للتطورات في سوق تزداد تنافسيتها بشكل مطرد. وبالتالي فإنه يبدو من الهام أن

يتم التشارك وأن يتم فهم خطوط المنتجات والخدمات الجديدة التي يتم تطويرها لإضافة القيمة والمواكبة من خلال مبادئ ومعايير الإحصاءات الرسمية.

وأخيراً، هناك إجماع كبير على أن التحديث عملية مستمرة ترفع من مستوى نضج حالة أو وضع معين في نقطة معينة من الزمن. وفي هذا الإطار فإن صفة "قادر على إحداث تحولات" وكلمة "أجندة التحولات" تعبر بشكل جيد عن الحاجة لتكييف الأنظمة الإحصائية مع البيئات الداخلية والخارجية. ولذلك فإن توحيد المعايير من خلال التصميم الإحصائي المعياري للأعمال لا يجب أن يدرك على أنه وسيلة للتقييد وإنما مقارنة نموذجية يمكن لها أن تطبق بمرونة اعتماداً على مستوى نضج النظام الإحصائي.

التدريب وبناء القدرات

إن تحديث وتكامل الأنظمة الإحصائية القومية لا تعتبر تحديثاً فقط للبلدان في طور النمو والاقتصادات في طور الانتقال، وإنما لكل الأنظمة الإحصائية القومية. يعتبر التحديث عملية مستمرة للتكيف مع بيئة تقنية تتطور بشكل سريع، الأمر الذي يتطلب معاينة مستمرة للطريقة التي تجمع بها البيانات وتعالج وتُنشر بالإضافة لتعديل الأطر التنظيمية والمؤسسية للإحصاءات الرسمية. علاوة على هذا، من المعترف به أن تأخير تطبيق الأنظمة الإحصائية المتكاملة وسبل وأدوات الإنتاج من الممكن أن يعرض قدرة المجتمع الإحصائي للخطر على مستوى قومي وإقليمي وعالمي على الاستجابة بشكل سليم للمتطلبات المتطورة بشكل سريع للإحصاءات ذات الجودة العالية في الحقبة التي تلي 2015.

إن النقاشات حول الحقبة التي تلي 2015 أحضرت بناء القدرات الإحصائية إلى واجهة أجندة التطوير مجدداً. بينما في السنوات القليلة الماضية تحقق تقدم جيد في تطوير القدرة لإنتاج إحصاءات رسمية لصنع السياسات وأغراض المعلومات العامة، وفي العديد من البلدان فإن الدورة المستحسنة التي تتكون من، أولاً، تحويل البيئة التنظيمية والمؤسسية السليمة إلى تيار رئيسي، ثانياً، تحسين الإمكانيات والبنية التحتية، ثالثاً، اعتماد مبادئ ومعايير مقبولة عالمياً، ورابعاً تحسين عمليات الإنتاج الإحصائي، إن هذه الدورة لم تطبق بشكل منهجي. وبالتالي فإنه بالرغم من التقدم من المعترف به بشكل واسع فإن الطاقة الإحصائية في العديد من البلدان لا زالت غير كافية، وتتطلب دعماً جوهرياً واستثماراً إضافياً لمراقبة السياسات المحلية والدولية، ومن ضمنها أجندة التنمية 2030.

إن إعادة التنظيم وإعادة هندسة عمليات إنتاج الإحصاءات الرسمية سوف تأخذ سنوات عديدة وسوف تتطلب مشاركة عالية من قبل خبرات نادرة بالإضافة إلى استثمارات إضافية كبيرة في تقنيات المعلومات والبنية التحتية. من المعترف به أن هذه الاستثمارات سوف تنتج في الأجل المتوسط والبعيد مكاسب مهمة في الكفاءة، ولكن في هذه الأثناء فإنه على السلطات الإحصائية أن تستمر في الإنتاج المنتظم للمعلومات وتطبيق معايير وأطر إحصائية حديثة. بالنسبة للأنظمة الإحصائية الأقل تطوراً فإنه مع القدرة المنخفضة على الاستيعاب من الممكن أن يعتبر هذا تحدٍ حقيقي وقد يعرضها للضعف أثناء الفترة الانتقالية أمام المستخدمين والمعنيين وحتى المنافسين الناشئين في "السوق".

أثناء المؤتمر العالمي، تم اقتراح مفهوم نموذج نضج التحديث (MMM) والذي من شأنه أن يسمح بالقياس المعياري للأنظمة الإحصائية المحلية بالمقارنة مع المبادئ والمعايير العالمية وأفضل الممارسات المحلية على الأنظمة الإحصائية المتكاملة واستخدام عدة أدوات تحديث معيارية. وأيضاً فإن الأداة قد تؤمن نواة مشتركة لفحص للقدرة على إجراء التحولات والتي قد تدعم المساءلة وتنسق التسليم ما بين المانحين الدوليين وثنائي الجانب. إن الأسئلة الباقية هي عن مظهر نموذج نضج التحديث أثناء الممارسة وكيف يمكن لأداة للتقييم ذات نواة مشتركة أن تكمل التقييم وأدوات المعاينة الحالية مثل المحادثات السريعة (snapchats) والمعاينة من قبل النظراء وتقييمات أخرى.

التحديث يتعلق بأكثر من استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة وأدوات التحديث المعيارية والترتيبات التنظيمية والمؤسسية الحديثة. رأس المال البشري هو على الأرجح واحد من العوامل الجوهرية في منظور تحديث الإحصاء. وبالتالي في فرص التدريب المستمرة للإحصائيين ومدراء الوكالات الإحصائية ومن ضمنها دورات تقنية على مواضيع في الإحصاء وعمليات إنتاجية ذات صلة بالإضافة إلى دورات للمدراء على إدارة المشاريع أو التغيير والتواصل

يجب أن توفر من قبل المنظمات الدولية متعددة الجوانب وثنائية الجانب. وبالإضافة إلى التدريب داخل البلد وبناء القدرات فإن يجب توسعة نطاق مبادرات التعليم عن بعد من خلال بوابات التعليم الإلكتروني وتحسين التنسيق للاستفادة من وفورات الحجم الكبير. وأيضاً أثناء العملية الانتقالية برمتها يمكن توفير التواصل ودعم التأييد لرؤساء أقسام الإحصاء على منافع تطبيق خطة العمل التحولية.